تداعيات التكريس الدستوري لحماية البيئة على التنمية في الجزائر
- مشروع استخراج الفوسفات في بلاد الحدبة انموذجا-

The Repercussions Of The Constitutional Enshrinement Of Environmental Protection On Development In Algeria
-A Case Study The Phosphate Extraction Project In Blad El-Hadba-

مرامرية إبراهيم [1]*، بوعجيلة نبيل[2]

[1] جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، مخبر القانون المقارن والدراسات الاجتماعية والإستشرافية، جامعة العربي التبسي تبسة، (الجزائر)

b.meramria@univ-soukahras.dz

[2] جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس ، (الجزائر)

n.bouadjila@univ-soukahras.dz

تاريخ الإرسال: 2024/03/01 تاريخ القبول: 2024/05/20 تاريخ النشر: 2024/06/01

****

ملخص:

تتناول هذه الدراسة تقييم تأثير الدسترة الصريحة لحماية البيئة على مشروع الفوسفات في بلاد الحدبة شرق الجزائر كنموذج يمثل المشاريع الاستراتيجية للدولة، يعمل المشروع على استغلال الفوسفات بالمنطقة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل وتحسين المعيشة للسكان. من خلال التحليل والدراسة، سيتم تقييم مدى توافق مشروع الفوسفات مع مقتضيات الدسترة الصريحة لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، كما ستتطرق الدراسة إلى التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على البيئة، ومدى استدامة المشروع على المدى الطويل.

خلصت الدراسة إلى أن مشروع منجم الفوسفات بمنطقة بلاد الحدبة الجزائر، الضخم والمعقد، يعد نموذج وتجربة ناجحة في مواجهة تحديات تحقيق التوازن بين التنمية والحفاظ على البيئة باعتباره من المشاريع الإستراتيجية للدولة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة – الدسترة -حماية البيئة - مشروع الفوسفات - المشاريع الإستراتيجية

Abstract:

This study examines the impact of constitutionalizing environmental protection on the Belad El-Hadba phosphate project in Eastern Algeria, which aims to use phosphate resources for economic growth and improved living conditions. It assesses how well the project aligns with sustainable development goals by analyzing its adherence to environmental conservation requirements. The research in Algeria investigates the

equilibrium between economic, social development, and environmental preservation in a long-term context, highlighting the Belad El-Hadba phosphate project as a successful model for balancing development and environmental protection, making it a crucial strategic initiative for the state's sustainable development efforts.
Key words: Sustainable development - Constitutionalization, Environmental protection - phosphate project - strategic projects

* المؤلف المراسل

مقدمة:

تعتبر فكرة التنمية المستدامة من أهم المسائل والتحديات التي تواجهها المجتمعات في العصر الحديث، حيث ينبغي على الدول والشعوب بذل جهود معتبرة والعمل بطريقة تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الوقت نفسه.

إن زيادة الاهتمام بالتنمية المستدامة مع تنامي النشاط الصناعي وتسارع وتيرة الإنتاج واستغلال مختلف الموارد، جعل من الضروري استكشاف مقتضياتها الصريحة وتأثيرها على المشاريع الاستراتيجية للدول، خاصة دول العالم الثالث التي تسعى للحاق بالركب التنموي وتحقيق الرخاء لشعوبها.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف مقتضيات الدسترة الصريحة لحماية البيئة بالجزائر وتحليل تداعياتها على مشروع الفوسفات في منطقة بلاد الحدبة بولاية تبسة شرق الجزائر، إذ تعد منطقة بلاد الحدبة من المناطق المنجمية الأكثر نشاطا، لتمتعها بمخزون ضخم من الفوسفات، وتعد صناعة الفوسفات من المشاريع الاستراتيجية التي تسهم بشكل كبير في اقتصاد البلاد، وهو مورد من الموارد التي تعول عليها الدولة في تلبية حاجياتها الداخلية وتنويع صادراتها.

وانطلاقا مما سبق تبحث الدراسة في الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي تداعيات التكريس الدستوري لحماية البيئة على مشروع استخراج الفوسفات في بلاد الحدبة، بوصفه مشروعا من المشاريع التنموية الاستراتيجية في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الاشكالية قسمنا الموضوع إلى قسمين حيث سنتناول في المبحث الأول الموازنة بين حماية البيئة والتنمية المستدامة ضمن التشريعات الجزائرية، أما المبحث الثاني سنخصصه لدراسة تداعيات الدسترة الصريحة لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على المشاريع الاستراتيجية للدولة.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على تداعيات الدسترة الصريحة لحماية البيئة والتنمية المستدامة على المشاريع الإستراتيجية للدولة من خلال عينة مشروع الفوسفات بمنطقة بلاد الحدبة، ومنه فهم التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذه الدسترة، ما يسهم في اتخاذ القرارات

السليمة والمستنيرة، للموازنة بين تعزيز التنمية المستدامة والاستثمار في المشاريع الاستراتيجية الضخمة للبلاد وحماية البيئة.

أهداف الدراسة: تحقيقًا للأهمية المذكورة، تحددت الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة في استكشاف مقتضيات الدستورة الصريحة لحماية البيئة على المشاريع التنموية ذات البعد الاستراتيجي للدولة، وتحليل تداعيات الدستورة الصريحة على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمشروع، بما في ذلك تأثيره على النمو الاقتصادي.

منهج البحث :تعتمد هذه الدراسة على منهج بحثي متعدد الأبعاد يجمع بين المقاربة النظرية والبحث الميداني. باستخدام الأدوات والتقنيات التي تتناسب والدراسة، لجمع وتحليل البيانات، ومنه إجراء مسوح وملاحظات ميدانية ومقابلات شخصية مع الخبراء والمسؤولين ذوي الصلة بمشروع الفوسفات بمنطقة بلاد الحدبة، ومديرية البيئة بولاية تبسة.

المبحث الأول

الموازنة بين حماية البيئة والتنمية المستدامة ضمن التشريعات الجزائرية

تعد مسألة حماية البيئة والتنمية المستدامة من القضايا الهامة التي تُناقش في العديد من البلدان، بما في ذلك الجزائر، تسعى الدول والمجتمعات في العالم إلى إيجاد توازن بين التطلعات التنموية والحفاظ على البيئة، وهذا الأمر يُنظَّم وفقًا للتشريعات والسياسات الوطنية، تعدُّ الموازنة بين حماية البيئة والتنمية المستدامة قضية حيوية ومعقدة تتطلب التنسيق والتوازن بين احتياجات الإنسان وحفظ البيئة التي يعتمد عليها لضمان استدامة التنمية على المدى الطويل. ويأتي القانون الدولي [1]والتشريعات الوطنية كأدوات مهمة في هذا السياق، حيث يكمن دورها في تحديد المعايير والقواعد القانونية التي تحكم العلاقة بين حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

تشهد قضايا البيئة والتنمية المستدامة اهتماماً متزايداً من قبل المجتمع الدولي، إذ يُدرك أن النجاح في تحقيق التنمية لا يمكن أن يتم على حساب البيئة. وتعمل العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية على تعزيز هذه الرؤية، حيث تُعتبر حماية البيئة أحد أهم أولويات المجتمع الدولي، [2]مع ذلك، يتعين مراعاة حقوق الدول النامية في تحقيق التنمية وتحسين مستوى حياة شعوبها. فالتوازن بين تحقيق التنمية وحماية البيئة

---

[1]- عبد الرحمان حاتم، المسؤولية القانونية الناشئة عن الأضرار البيئية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة أم درمان، السودان، 2015/2014، ص 122.

2- عبد القادر عوينان، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة - حالة الجزائر- ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2008، ص 25.

يُعَدُّ تحدٍ كبيراً، حيث يتعين على الدول أن تضع في اعتبارها طبيعة الاقتصادات المحلية واحتياجات السكان عند تطوير التشريعات والسياسات المتعلقة بالبيئة والتنمية.[1]

في هذا السياق، تلتزم الجزائر بحماية بيئتها وتحقيق التنمية المستدامة، وتُعَدُّ هذه الرؤية أحد أهم أهدافها الوطنية، إذ توضح التشريعات البيئية الجزائرية التزامها بالقضايا البيئية، وتتضمن قوانين وأنظمة تهدف إلى الحفاظ على البيئة وتعزيز الاستدامة.

يعبر التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020 على التزام الدولة بحماية البيئة والتنمية المستدامة والعمل على تحقيق بيئة سليمة وصحية، وتعزيز مسؤولية الدولة في حماية البيئة وتوفير الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية، وبالإضافة إلى ذلك، تحتوي التشريعات الجزائرية على مجموعة من القوانين والأنظمة التي تنظم استخدام الموارد الطبيعية وتحدد المعايير البيئية للصناعات ومشاريع البنية التحتية، وتهدف هذه التشريعات إلى تحقيق التوازن بين احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين الحفاظ على البيئة والحد من التأثيرات السلبية عليها[2].

المطلب الأول: المفاهيم المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

تعبر متطلبات حماية البيئة بالتزامن مع النمو الاقتصادي، على ضرورة ضمان استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع المحافظة على البيئة، فالتنمية المستدامة تحتاج إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، دون إهمال البعد الاجتماعي، حيث تُعَدُّ البيئة أساسًا للازدهار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.[3]

الفرع الأول: مفهوم البيئة كقيمة تقتضي الحماية

حتى نتمكن من إدراك موضوع البيئة كقيمة تستدعي الاهتمام والحماية علينا أن نتناول تعريفها الدقيق من مختلف الجوانب خاصة ما تعلق بأبعاد حمايتها من جهة، ومن جهة ثانية كيف تناول القانون مسألة تعريف البيئة؟

أولا: تعريف البيئة كقيمة تقتضي الحماية

تشير البيئة إلى المحيط الطبيعي الذي يحيط بنا ويشمل كل العوامل الحيوية والغير حيوية التي تؤثر على الكائنات الحية، وتعني حماية البيئة الجهود المتكاملة والترتيبات المتعلقة بحفظ البيئة والحفاظ على

1- حمود صابرينة، دور السياسة البيئية في توجيه الاستثمار في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، 2014 /2015، ص123 .

2 عيسى محمد الغزالي، السياسات البيئية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد25 ،2004 ، ص 11.

3- عزوز كردون وآخرون، البيئة في الجزائر، التأثير على الأوساط الطبيعية واستراتيجيات الحماية، مخبر الدراسات والأبحاث حول المغرب والبحر الأبيض المتوسط، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، شركة الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.

مواردها من التلوث، التدهور والاستنزاف، لتحقيق الاستدامة والحفاظ على المحيط وصحة الإنسان، وتشمل هذه الجهود السياسات والإجراءات والوسائل التي تقوم بها الدولة والمجتمع بشكل مشترك لمنع تدمير البيئة والحد من تأثير الأنشطة البشرية عليها[1]، وتركز هذه الجهود على التوعية والمشاركة المجتمعية، من خلال تعزيز الوعي بأهمية حماية البيئة وتشجيع المشاركة الفعالة من قبل المسؤولين والمواطنين في تنفيذ سياسات ومشاريع بيئية، والحفاظ على التوازن البيئي من خلال ضمان استخدام مستدام للموارد الطبيعية مع منع التلوث والتخفيف من تأثيره وكذا تحقيق التوازن بين الاستفادة الاقتصادية والحفاظ على البيئة، كما تركز جهود حماية البيئة على العمل على إصلاح الأضرار الناتجة عن التدهور البيئي وصيانة النظم البيئية للحفاظ على التنوع البيولوجي واستدامة البيئة.[2]

ثانيا: التعريف القانوني للبيئة في التشريع الجزائري

لم يعرف المشرع الجزائري البيئة يطريقة مباشرة ولكنه اكتفى بذكر عناصرها من خلال ما نصت عليه المادة الرابعة منه والتي عرفت البيئة كما يلي: "**تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية.**" [3]

الفرع الثاني: ارتباط البعد البيئي بالتنمية المستدامة

ترتبط حماية البيئة بالتنمية المستدامة ارتباطا وثيقا حيث تسعى كل منهما إلى حماية البيئة وتمكين الأجيال الحالية وكذا الاجيال المستقبلية من حقوقهم في بيئة سليمة واستفادتهم من الموارد البيئية والطبيعية.

أولا: تعريف التنمية المستدامة

قبل ظهور فكرة التنمية المستدامة، كانت هناك فجوة كبيرة بين البيئة والتنمية الاقتصادية، حيث كانت حماية البيئة تبدو كمعرقل للتنمية وقيد يكبح التطور الاقتصادي وشراهة المنتجين والمصنعين، وفي الجانب الآخر كان دعاة حماية البيئة يعتبرون المصنعين والمنتجين أعداء للبيئة، بعد الملتقيات والمؤتمرات

1- عبد الجواد عبد الله سلوى، العشوائيات من منظور الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2013، ص29.

2- شارف عبد القادر، ورحماني يوسف زكرياء، السياسات البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجلد 2 / 3 ، ص 248.

3- القانون 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 هـ الموافق لـ 19 جويلية 2003 ، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر العدد 43 الصادرة في 20 جمادى الأولى عام 1424 الموافق لـ 19 يوليو سنة 2003 .

الدولية ونقاشات سياسية وأكاديمية، حدث توافق بين البيئة ومواردها الطبيعية وتم تأسيس مفهوم جديد وهو التنمية المستدامة. [1]

كان مؤتمر استوكهولم للبيئة عام 1972 بمثابة قاعدة انطلاق لمفاهيم جديدة وكانت البداية من ستوكهولم، حيث تم تأكيد الحاجة لحماية الموارد غير المتجددة وتأمين استفادة البشرية منها، تطورت فكرة التنمية المستدامة وأصبحت محورًا للقانون الدولي للبيئة، وتجلى ذلك بوضوح من خلال استراتيجيات عالمية كالحفاظ على الطبيعة سنة 1980، وإعلان نيروبي سنة 1982، والميثاق العالمي للطبيعة سنة 1982، والميثاق الإفريقي سنة 1981. وساهمت هذه المبادرات في تحقيق توازن بين البيئة والتنمية الاقتصادية على مستوى الساحة الدولية.

أما المشرع الجزائري فقد عرف التنمية المستدامة في المادة الرابعة من القانون 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 هـ الموافق لـ 19 جويلية2003 ، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، بقوله "**مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تتضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية**". [2]

ثانيا: بروز البعد البيئي ضمن أبعاد التنمية المستدامة

تتعزز الاستدامة من خلال التوازن بين النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي وكذا البيئي، مع الاهتمام لاحتياجات الحاضر والمستقبل، وهو ما يملي استغلال الموارد بشكل مستدام، لتحقيق مستوى معيشة أفضل للمجتمع والحفاظ على التوازن البيئي، وتشمل الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة ما يلي:

أ) -البعد الاقتصادي: ويتضمن هذا البعد تعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال مبدأ التنافسية، والنمو الاقتصادي، وتحفيز الإبداع وتطوير أدوات الانتاج من خلال تطوير الصناعة والزراعة والخدمات.

ب) -البعد الاجتماعي: يهدف البعد الاجتماعي إلى تحسين الخدمات التي ترتبط بالفرد والمجتمع في شقها الانساني والاجتماعي كالتعليم والتأهيل، الصحة، مكافحة البطالة والآفات الاجتماعية، وتحقيق التوزيع العادل للثروة.

جـ) -البعد البيئي: يشمل هذا البعد، الاهتمام بالمحيط، نوعية المياه والتربة والهواء، والحفاظ على الموارد البيئية والتنوع البيولوجي، ومعالجة التغير المناخي.

1- معتصم محمد اسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة - سورية نموذجا- ، أطروحة دكتور اه، جامعة دمشق، سوريا، 2012، ص: 43.

2- نظر المادة 4 من القانون 03-10، المرجع السابق.

تتفاعل وتتكامل هذه الأبعاد بشكل ديناميكي لتحقيق التنمية المستدامة، والتي تسعى إلى حماية البيئة مع تحقيق رفاهية الأجيال الحالية دون انتهاك حقوق الأجيال المستقبلية، ويعتبر تحقيق التوازن بين هذه الأبعاد أساسا لتحقيق التنمية المستدامة.[1]

المطلب الثاني: التشريع الجزائري لحماية البيئة والتنمية المستدامة

تحتل حماية البيئة مكانة جد هامة على مستوى مختلف التشريعات الجزائرية، كرس الدستور الجزائري حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وخصها بنصوص دستورية صريحة، كما خص المشرع الجزائري كل من حماية البيئة والتنمية المستدامة بترسانة هامة من القوانين المتعددة والمتشعبة أبرزها القانون 03-10 الذي سماه بالقانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

الفرع الأول: المكانة الدستورية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

إن دسترة موضوع حماية البيئة بشكل صريح خلال التعديل الدستوري لسنة 2016 [2]، ثم دعم هذه الدسترة من خلال التعديل الدستور الأخير لسنة 2020 بإضافة عبارة "في إطار التنمية المستدامة"، حيث نصت المادة 64 منه كما يلي: "للمواطن الحق في بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة.

يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة"

ويعني هذا أن لمسألة التنمية المستدامة أهمية قانونية كبيرة وهي كذلك مرتبطة بحماية البيئة، وأنها يجب أن تأخذ في الاعتبار أثناء صياغة القوانين في الجزائر، وبالتالي، فإن دسترة حماية البيئية في إطار التنمية المستدامة يساعد على تعزيز الالتزام بالحفاظ على البيئة، ويمثل هذا التوجه الموقف الرسمي للجزائر تجاه هذه المسائل وتحمل مسؤوليات الدولة في حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ومنه تلتزم الدولة بتوفير إطار تشريعي للتعامل مع الجرائم البيئية وإنزال عقوبات صارمة بالمخالفين. وعليه فإن إدماج حماية البيئية في الدستور يعكس التزام المشرع الجزائري بمكافحة الجرائم الضارة بالبيئة والحفاظ على بيئة سليمة[3]، وقد تضمنت ديباجة الدستور ما يلي:

"يعبّر الشعب الجزائري عن تمسكه بحقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

إن الشعب الجزائري متمسك بخياراته من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي، ويعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة، كما يظل الشعب

1- نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية، د م ن: مركز دراسات واستشارات الإدارة، مصر، 2000، ص: 220.

2- القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 والمتضمن التعديل الدستوري، ج ر العدد 14، المؤرخة في 27 جمادى الأولى 1437 هـ الموافق لـ 07 مارس 2016 م.

3- بوعجيلة نبيل، حماية البيئة في التشريع الجزائري، ملتقى وطني حول المياه وتغير المناخ والبيئة والزراعة، كلية العلوم والتكنولوجيا، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق اهراس، الجزائر، 2023/09/20.

منشـــغلا بتدهور البيئة والنتائج الســـلبية للتغير المناخي، وحريصـــا على ضـــمان حماية الوســـط الطبيعي والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وكذا المحافظة عليها لصالح الأجيال القادمة." [1]

وفي الســـياق ذاته فقد وضـــحت المادة 21 من الدســـتور التزام الدولة بالحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وجاءت المادة 64 من الدستور بصيغة صريحة وواضحة معتبرة البيئة السليمة في إطار التنمية المستدامة حق من حقوق المواطن كما يلي:

"المادة 64: للمواطن الحق في بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة.

يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة" [2]

الفرع الثاني: القوانين المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

صـــدر ســـنة 1983 أول قانون جزائري يتعلق بحماية البيئة، وهو القانون رقم: 83-03 ثم صـــدر بعده العديد من القوانين والتنظيمات واللوائح لعل أبرزها قانون حماية الصـحة وترقيتها، والذي عبر من خلاله المشـــرع أهمية ارتباط حماية البيئة بحماية الصـحة، فصـدر ســنة 1987 القانون المتعلق بالتهيئة والتعمير، وهوما يوضـح توجه الدولة لبناء تشـــريعي شـــامل يســـتند إلى حماية البيئة، وبعد مؤتمري ريو دي جانيرو وجوهانســـبورغ، تغيرت المفاهيم، كنتيجة لمصـــادقة الجزائر على عديد الاتفاقيات الدولية التي شـــاركت فيها والتي تتعلق بحماية البيئة، وهو ما دفع بالمشـــرع إلى تدارك بعض النقائص للوفاء بالتزامات الجزائر الدولية، من خلال صدور القانون الجديد للبيئة ساري المفعول سنة 2003 تحت رقم 03-10 وهي نقطة تحول ايجابية لصـــالح البيئة والصـحة، ورغم هذا لم يحصـــر المشـــرع الجزائري حماية البيئة في قانون واحد، بل أدرجها في ترســـانة من القوانين الأخرى، والمراســـيم والأوامر ، نذكر منها على ســـبيل المثال لا الحصـــر: القانون رقم 01-19 المتعلق بتســـيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، القانون 02-02 المتعلق بحماية الســـاحل وتثمينه، القانون 04-03 المتعلق بالمناطق الجبلية في إطار التنمية المســـتدامة، القانون 04-20 المتعلق بالأخطار الكبرى وتســـيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، القانون 07-06 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتثمينها، القانون 11-02 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المســـتدامة، المرســـوم التنفيذي رقم 04-444 المتعلق بكيفية منح الجـائزة الوطنيـة من اجـل حمـايـة البيئـة، المرســـوم التنفيـذي رقم 06-198 يضـــبط التطبيق المطبق على المؤســـســـات المصـــنفة لحماية البيئة ، المرســـوم التنفيذي رقم 07-145 يحدد محال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصـــادقة على دراســـة وموجز التأثير على البيئة، والكثير لكثير من الأوامر والمراســـيم والقوانين المتعددة والتي

1- المرسوم الرئاسي 20-442 المؤرخ في 15 جمادى الاولى 1442 الموافق لـ 30 ديسمبر 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري 2020، ج ر عدد 82 الصادرة بتاريخ 15 جمادى الاولى 1442 الموافق لـ 30 ديسمبر 2020.

2- أنظر المادة 64 من المرسوم الرئاسي 20-442، المرجع نفسه.

تتعلق بمجالات أو قطاعات بعينها، وهو م يفسر الاهتمام الكبير الذي يوليه التشريع الجزائري لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. [1]

المبحث الثاني

تداعيات دسترة حماية البيئة المشاريع الاستراتيجية للدولة:

(مشروع منجم الفوسفات بمنطقة بلاد الحدبة شرق الجزائر انموذجا).

يعتبر الدستور أهم تشريع في الدولة من خلال تواجده في قمة هرم التدرج القانوني فهو القانون الأساسي للدولة ويضفي قيمة قانونية كبيرة جدا على كل المسائل التي يتناولها وهو ما يفرز تداعيات على مختلف المجالات والعناصر التي ترتبط بالموضوع محل الدسترة.

سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على مشروع منجم الفوسفات بمنطقة بلاد الحدبة شرق الجزائر لنبحث في تداعيات الدسترة الصريحة لحماية البيئة على هذا المشروع العملاق كعينة ونموذج للمشاريع الاستراتيجية للدولة، مستهلين بتناول الإطار العام لمشروع الفوسفات ببلاد الحدبة وآفاقه التنموية، ثم تفاعل مشروع الفوسفات ببلاد الحدبة مع مسألة حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

المطلب الأول: الإطار العام لمشروع الفوسفات ببلاد الحدبة وآفاقه التنموية

وقعت الجزائر اتفاقية شراكة مع الصين الشعبية لإنشاء شركة ذات أسهم، خاضعة للقانون الجزائري، ضمت كل من المجمعان الجزائريان، المجمع الصناعي أسمدة و مواد فيطو صحية أسمدال (شركة فرعية لسوناطراك) والمجمع الصناعي مناجم الجزائر **MANAL** ، والشركتان الصينيتان **WUHUAN** و**TIANAN**، وقد شرعت الشركة المستحدثة في الأنشطة الأولية المتعلقة بتطوير مشروع الفوسفات المدمج **(PPI)**، و التي أطلقت عليها تسمية " الشركة الجزائرية الصينية للأسمدة **Algerian Chinese Fertilizers– Company "**، المشار إليها اختصارا بـــ **"ACFC"** ، و يملك الطرف الجزائري 56% من أسهمها، بينما تعود 44% منها للطرف الصيني. ويعتبر مشروع الفوسفات المدمج **PPI**، و الذي يمثل استثمارا يقدر بحوالي سبعة (07) ملايير دولار أمريكي، كأول مشروع مدمج في الجزائر في مجال الاستغلال المنجمي وإنتاج الأسمدة . [2]

الفرع الأول: أهمية مشروع صناعة الفوسفات من الناحية الإستراتيجية للدولة.

يعتبر سوق الأسمدة في العالم من أكبر الأسواق جاذبية، ويعتبر الخبراء أن الاستثمار في الأسمدة من أهم الاستثمارات على الإطلاق لكونه يحقق عائدات مضمونة وذلك لارتباطه بتحقيق الامن الغذائي العالمي،

1- سمير بن عياش، السياسة العامة البيئية في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، دراسة حالة ولاية الجزائر، 1999-2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص: 40.

2- الموقع الرسمي لقناة الجزائر الدولية، https://al24news.com/30203-/، تاريخ الاطلاع: 2023/08/11، الساعة: 14:45.

أولا: تاريخ وواقع صناعة الفسفات في الجزائر

تعود صـناعة الأسـمدة في الجزائر إلى سـنة 1972 حيث أسـس الرئيس الراحل هواري بومدين لهذه الصناعة وكان مرفوقا بصديق الجزائر الرئيس الكوبي الزعيم الراح فيدال كاسترو من خلال تدشين مصنع الأسـمدة الفوسـفاتية والآزوتية بمدينة عنابة وذلك بتاريخ 15 ماتي 1972 وقد أسـتطاع هذا المصـنع تغطية الطلب المحلي وتصدير جزء مهم من إنتاجه إلى الخارج وهو ما يفسر أن صناعة الأسمدة بالجزائر ليست وليدة اليوم وأن الجزائر لديها تقاليد في هذا المجال[1].

ومن اجل تطوير الاستثمار في مجال صناعة الأسمدة أسست الجزائر المجمع الصناعي المسمى: أسمدة ومواد فيطو صحية "أسمدال" بتاريخ 1 سبتمبر 1984، من خلال إعادة هيكلة مجمع سوناطراك حيث ضم.

كما تم إنشـاء مجمع صـناعي ثاني تحت تسـمية: مناجم الجزائر "منال" وذلك بتاريخ 16 فيفري 2011، ليخلف مؤسـسـة تسـيير المسـاهمات « **SOMINE**»، ويدير المجمع الصـناعي مناجم الجزائر ، مجموعة من 10 شـركات متفرعة عنه ومسـاهمات متخصـصـة في مجالات اسـتكشـاف واسـتغلال المناجم والمحاجر وكذا في تحويل وتثمين وتسويق المنتجات المنجمية. [2]

ثانيا: الأهمية السياسية والاقتصادية لتجسيد مشروع منجم بلاد الحدبة لاستغلال الفوسفات.

تحقق لجزائر حاليا اكتفاء ذاتي في الأسـمدة الآزوتية، ويمتلك مجمع سـوناطراك حاليا مصـنعين بالشراكة مع شركاء عرب من الجمهورية المصرية وكذا من سلطنة عمان، بإنتاج قدره 3 مليون طن من مادة اليوريا، جزء بسـيط من هذا الإنتاج يلبي الحاجيات الداخلية ويضـمن الاكتفاء الذاتي للبلاد من مادة اليوريا أي ما قيمته 130 إلى 150 ألف طن، والباقي كله يوجه إلى الأسـواق الدولية، ومنه فإن الجزائر حاليا وقبل انطلاق هذا المشروع المدمج تحتل مكانة مرموقة في السوق الدولية بالنسبة لإنتاج وتصدير الأسمدة الآزوتية، ونفس الشيء بالنسبة لمادة الامونيا نصف المصنعة والتي تستعمل في تصنيع الأسمدة، للجزائر قدرات إنتاجية لابأس بها في هذه المنتجات، إلا أن التحدي الحالي هو الأسمدة الفوسفاتية والمركبة والتي كانت تشكل عجز في الإنتاج الوطني ما جعل الدولة تستورد جزء من هذه المواد، وهو ما سيعالجه هذا المشروع المدمج ويجعل من الجزائر دولة لها كلمتها في سوق الأسمدة.

1- عز الدين ديدان، مقابلة مع السيد محمد الطاهر هواين، الرئيس المدير العام لمجمع أسميدال، فرع مؤسسة سوناطراك، رئيس الاتحاد العربي للأسمدة، منظمة غير حكومية تعمل تحت لواء المنظمة العربية للوحدة الاقتصادية التابعة لجامعة الدول العربية، برنامج أسواق، قناة الجزائر الدولية، تاريخ المشاهدة ،2023/08/10، https://www.youtube.com/watch?v=mxXZXIXrP64

2- الموقع الرسمي لقناة الجزائر الدولية AL24، المرجع السابق.

الفرع الثاني: مراحل التنفيذ للمشروع الرئيسي وما يصاحبه من مشاريع متفرعة وبنية تحتية

لأول مرة في الجزائر تتجه الدولة لإطلاق مشروع مدمج من هذا الحجم، وتعني كلمة مدمج، عدم اختزال صناعة الفوسفات باستغلال المنجم وتصدير المواد في شكلها الخام، بل في استثمار سلسلة إنتاج متعددة التخصصات لتحليل المواد الخام وتكريرها وصناعة مواد في شكلها النهائي واخرى نصف مصنعة وما يتطلبه ذلك من بنى تحتية ومصانع وموانئ وغيره، ولا يتسنى هذا إلا من خلال تنفيذ برنامج مقسم إلى عدة مراحل، سواءً بالنسبة لتجسيد المشروع الرئيسي المدمج، او تجسيد باقي المشاريع المكملة والبنى التحتية المصاحبة للمشروع.

أولا: مراحل تجسيد المشروع المدمج لإنتاج الفوسفات ببلاد الحدبة

أعلنت الجزائر عن إبداء الاهتمام بإنجاز مشروع عملاق مدمج لاستغلال منجم بلاد الحدبة وإنتاج وتحويل المواد الفوسفاتية وذلك في شهر ماي من سنة 2021 وكان إعلان إبداء الاهتمام هذا مفتوح لجميع الراغبين في الشراكة، وقد تقدمت 15 شركة دولية واستلمت دفاتر الشروط، وبعد تقييم العروض أسفرت العملية على اختيار المجمعين الصينيتين، مجمع شركة أوخوان المتخصصة في الإنشاءات والأشغال الهندسية الكبرى وشركة متخصصة في استغلال مصانع الأسمدة ومجمع سوناطراك الغني عن التعريف وفرعه شركة أسميدال التي تأسست سنة 1984.

حدد مجلس مساهمات الدولة مدة دراسات المشروع بـ 18 شهر، وتعتبر مرحلة الدراسات متعددة المجالات من اهم المراحل التي تحدد بدقة مصير المشروع، وهي تحتوي على دارسات اقتصادية ومالية، دراسات تتعلق بالمواد لأولية، وتحديد التكنولوجيات الملائمة لهذه المواد الأولية، و الدراسات التقنية ودراسات الجدوى، وكذا التحضير لإمضاء العقود مع كل المتعاملين، كالتموين بالغاز، التموين بالمواد الأولية، التموين بالماء، شركات النقل، المواد المستوردة، وتحضير إمضاء عقود حتى مع المؤسسات التي ستشتري المنتجات لاحقا ، واهم موضوع في هذه المرحلة هو إمضاء العقد مع المؤسسة التي ستقوم بالإنجاز،[1]

ثانيا: المشاريع المصاحبة للمشروع الرئيسي.

يشتمل المشروع المدمج على سلسلة مشاريع فرعية أخرى، بينها تطوير واستغلال منجم الفوسفات في بلاد الحدبة بمنطقة جبل العنق بولاية تبسة، والتحويل الكيميائي للفوسفات بوادي الكبريت بولاية سوق أهراس، وصناعة الأسمدة بحجر السود بولاية سكيكدة، إلى جانب المنشآت المينائية المخصصة المتواجدة بميناء عنابة.[2] وهناك مشاريع أخرى مصاحبة لهذا المشروع في البنية التحتية ومنها تطوير خط السكك

1 - مقابلة شخصية مع السيد أحمد بخوش، المرجع السابق.

2- الموقع الرسمي لقناة الجزائر الدولية AL24، https://al24news.com/30203-2/، تاريخ الاطلاع: 2023/08/13، الساعة: 09.:30.

الحديدية الرابط بين تبسة وعنابة واقتناء حوالي 1000 عربة جديدة ستوجه لنقل المواد الأولية والمواد النصف مصنعة والمواد في شكلها النهائي حيث يتوقع أن تنقل في جميع الاتجاهات حوالي 17 مليون طن من المواد، ستنجز كذلك عدة سدود ومحطات للكهرباء، وكذلك إعادة تهيئة وتحديث وتوسعة ميناء عنابة وهو لوحده سيخلق مئات مناصب الشغل أثناء فترة الإنجاز.

المطلب الثاني: تفاعل مشروع الفوسفات ببلاد الحدبة مع مسألة حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

يرتبط سوق الأسمدة عالميا بصفة مباشرة بموضوع التنمية المستدامة وحماية البيئة من خلال تأثيره على الأمن الغذائي العالمي، وهو كذلك يرتبط بالأسواق الأخرى ويتأثر بها ويؤثر فيها، فأسعار الأسمدة مرتبطة بشكل مباشر بسعر الغاز وكذلك بالنقل البحري، وقد تتأثر أسعار الأسمدة بأسعار نقل الحاويات بحريا بالإضافة إلى العرض والطلب، وهي عوامل مؤثرة بكيفية مباشرة.

الفرع الأول: القيود القانونية والتحديات الميدانية لمشروع بلاد الحدبة

بوصفه مشروع كبير ومعقد، يواجه مشروع استخراج الفوسفات في بلاد الحدبة قيودًا قانونية وتحديات بيئية ميدانية متعددة. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر المشروع على مساحات واسعة ويرتبط بالممتلكات الشخصية للسكان المحليين، مما ينجم عنه قيود قانونية وتحديات بيئية ميدانية تؤثر على سكان المناطق المجاورة للمشروع.

أولا: تداعيات تعديل قانون الصفقات العمومية على تجسيد المشروع.

بدأ المشرع الجزائري في دمج ترتيبات حماية البيئة والتنمية المستدامة في مجال الصفقات العمومية بداية من عام 2008،[1] حيث تم تعديل المراسيم الرئاسية المتعلقة بتنظيم الصفقات العمومية لتتضمن مفاهيم جديدة تتعلق بالتنمية المستدامة. حيث لم تكن هذه المفاهيم موجودة في النصوص القانونية السابقة موضوع التعديل، ومنه، فقد تم تعديل المرسوم الرئاسي رقم 02-250 المؤرخ في 24 يوليو 2002، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، بواسطة المرسوم رقم 08-338، المؤرخ في 26 أكتوبر 2008، يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي رقم 02-250 المؤرخ في 13 جمادى عام 1423 الموافق 24 يوليو سنة 2002 والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية.

في أكتوبر 2010 تم إصدار المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 10 أكتوبر 2010، الذي يتضمن تنظيم الصفقات العمومية، والذي تم إلغائه لاحقا بإصدار المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، والذي جاء تحت تسمية تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

1- حيموم مجيد، التنمية المستدامة على ضوء التشريع الجزائري، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد 3 ، العدد 01، 2021 ، ص: 319.

علاوة على ذلك، صـدر المرسـوم التنفيذي رقم 21-219 المؤرخ في 230 ماي 2021 والذي يحتوي على دفتر البنود الإدارية العامة المطبقة على الصفقات العمومية للأشغال. ويهدف هذا المرسوم إلى تسهيل وتسريع عملية الانتقال نحو نظام طلبات عمومية جديدة تعتمد مبادئ الاسـتدامة والحوكمة الرشـيدة في قطاع الصفقات العمومية.

وأخيرا استقر رأي المشرع الجزائري على إصدار قانون جديد للصفقات العمومية تحت رقم: 23-12 المؤرخ في 05 اوت 2023، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصـفقات العمومية، ومن أهم متعلقات حماية البيئة والتنمية المسـتدامة التي جاء بها القانون الجديد سـاري المفعول، أن المشـرع الجزائري خصـص قسـم لترقية الشـغل والإدماج المهني،[1] بما يخدم البعد الاجتماعي للتنمية المسـتدامة، حيث كرسـت المادة 63 منه وجوب تضـمن دفاتر الشـروط المتعلقة بالدعوة لجميع أشـكال طلبات العروض الوطنية على شـروط دنيا للمشـاركة تتعلق بترقية الشـغل والإدماج المهني، خاصـة في المجالات المتعلقة بالجوانب الإدارية والقانونية والمالية والتقنية والبيئية، وهو ما يفسـر إلزام المشـرع للمتعاملين الوطنيين بتنفيذ التزامات دنيا تتعلق بترقية الشـغل والإدماج المهني في الإجراءات المتعلقة بالتوظيف والإدماج تحقيقا للبعد الاجتماعي وكذا البعد البيئي للتنمية المستدامة وكذا البعد البيئي

أما المادة 64، فقد نصت على وجوب نص دفاتر شروط دعوات المنافسة الدولية، بالنسبة للمتعهدين أو المناولين الأجانب، على الالتزام بحد أدنى من الإدماج المهني لليد العاملة المحلية والإطارات المؤهلة الوطنية قصـد تمكينها من تطوير المهارات واكتسـاب الخبرات. ومنه فرض قيود تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على المتعاملين الأجانب.

وبقراءة المواد 63 و64 من هذا القانون يمكننا الوقوف على وجوب تضـمن دفاتر الشـروط التزام المتعاملين بحدود دنيا تتعلق بالإدماج المهني للمواطنين وتكوينهم وتأهيلهم وبالتالي نقل المعارف والتكنولوجيا ويبرز هنا شكل التعاقد المشروط للمتعاملين الاجانب الراغبين في الحصول على استثمارات كقيد للحصول على الصفقات العمومية.

ثانيا: التحديات البيئية الميدانية للمشروع في إطار التنمية المستدامة

ككل مشروع استراتيجي يحتل مساحات شاسعة من الأراضي، فقد أثيرت العديد من الإشكالات المتعلقة ببعض السكان من مستغلي الأراضي التي يقع فيها المشروع، وهو ما عملت عليه السلطات العمومية من خلال إعداد تقرير خبرة لتعويض المواطنين المعنيين خاصة المنزوعة أراضيهم، وهو الأمر الذي لم يستسيغه المعنيين بالتعويضات الذين طالبوا الوزير والسلطات المحلية بإعادة النظر في تقرير الخبرة واصفينه بالمجحف. وفي رده

1- القانون رقم: 23-12، المؤرخ في 05 اوت 2023، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، جريدة رسمية عدد 51، الصادرة بتاريخ: 15 محرم عام 1445 هـ، الموافق: 06 غشت عام 2023م.

عل احتجاجات المواطنين المطالبين بضرورة إعادة الدراسة والخبرة حتى يستفيدوا من تعويضات تتناسب مع حقوقهم بعد نزع اراضيهم أكد السيد محمد عرقاب وزير الطاقة والمناجم أن الوزارة ستشكل لجنة مختلطة تضم أعضاء من سكان منطقة بلاد الحدبة لإعادة النظر في حقوق السكان ومعالجة كل الإشكالات ذات الصلة،[1] وتعد منطقة بلاد الحدبة منطقة ريفية شبه صحراوية ويعتمد سكانها على الأرض كمصدر للرعي وممارسة بعض النشاطات الفلاحية العائلية.

ويعتبر هذا الموضوع من أهم التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة حيث سيغير هذا المشروع من نمط الحياة للسكان المحليين وطريقة عيشهم ما يحتم على القائمين على المشروع إعطائهم الأولوية في التوظيف في مرحلة الإنجاز وكذا في مرحلة الاستغلال، وهو الأمر الذي عمل عليه قطاع التكوين والتعليم المهنيين لولاية تبسة من خلال فتح تخصصات تتعلق بالاستغلال المنجمي لفائدة الشباب من سكان بلدية بئر العاتر والبلديات المجاورة للمشروع[2].

من جهته انسجم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي مع الواقع الاقتصادي والصناعي المحلي، حيث فتحت كلية الحقوق والعلوم السياسية التابعة لجامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي بتبسة تخصص جديد على مستوى قسم الحقوق، وهو تخصص: قانون الطاقة والمناجم، خصص لطلبة الماستر، حيث أدرج ولأول مرة ضمن قائمة الرغبات للموسم الجامعي 2024/2023، ويأتي هذا التوجه تماشيا مع تطوير شعبة المناجم انسجاما مع الطابع الصناعي والاقتصادي المنجمي للولاية، وتلبية لطلبات التوظيف المعبر عنها من طرف السكان المحليين لمنطقتي بلاد الحدبة وبئر العاتر وولاية تبسة عموما، و تحقيقا للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة .

الفرع الثاني: تفاعل المشروع مع تطبيقات حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

يعاني العالم من مشكل انحصار الأراضي الزراعية، حيث أن جزءً منها مهدد بصعود المياه، جزء آخر مهدد بالزحف العمراني والإسمنتي، جزء منها مهدد بالتوسع والاقتطاع لفائدة التعمير والصناعة والمشاريع الخدماتية الاخرى، كما أن الأراضي الفلاحية مهددة كذلك بالجفاف والتصحر والتغيرات المناخية، وقلة الخصوبة نتيجة للاستغلال المفرط لهذه الأراضي.

يتمثل الحل الوحيد لهذا الإشكال رفع خصوبة الأراضي من خلال تغذية النبات عن طريق التسميد، فالإنسان يعتمد في غذائه على النباتات واللحوم، والنبات المصدر الئيس للتغذية البشرية يعاني بدوره نقص

1- محمد عرقاب، وزير الطاقة والمناجم ، تصريح لقناة أخبار الوطن، https://www.youtube.com/watch?v=qck0CP3KD8A ، تاريخ المشاهدة: 24 أوت 2023، الساعة: 15:20.

2- مقابلة شخصية مع السيد دريد لخميسي، مستشار رئيسي للإعلام ولتوجيه والإدماج المهنيين بقطاع التكوين والتعليم المهنيين لولاية تبسة، مقابلة في إطار بحث علمي حول منجم بلاد الحدبة، تبسة، تاريخ المقابلة: 29 أوت 2023.

في التغذية مما يجعلنا ملزمون بإيجاد حلول لتغذية النبات والحل يكمن في الأسمدة التي ترفع من مردودية المحاصيل الزراعية وتكون كصمام أمان للتغذية وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

يعتمد النبات في اغذيته على ثلاثة عناصر، يتمثل العنصر الأول في الآزوت والذي يستخرج من الغاز، والجزائر لديها احتياطات من الغاز وهي متحكمة في صناعة الغاز، أما العنصر الثاني فهو الفوسفور، والذي يستخرج من الفسفات، والجزائر تمتلك احتياطات مهمة جدا من مادة الفوسفات وهي متحكمة في الصناعة الفوسفاتية، خاصة إذ أخذنا بعين الاعتبار الاستثمار الحالي وهذا المشروع المدمج، أما العنصر الثالث فهو مادة البوتاس، وهو المادة الوحيدة التي لا تمتلكها الجزائر وتقوم باستيرادها. سيعمل هذا المشروع المدمج على تحويل 10 مليون طن من مادة الفوسفات وكذلك 1.3 مليار متر مكعب من الغاز، وهي مردودية كبيرة وحجم كبير من الإنتاج ما يجعل من الجزائر بلد رائد على المستوى الإقليمي.

أولا: تعزيز المشروع للأمن الغذائي للدولة في ظل سوق عالمي غير مستقر

يهدف المشروع المدمج لمنجم الفوسفات ببلاد الحدبة على عدة محاور استراتيجية أبرزها تحقيق الامن الغذائي للدولة في ظل ما أملته ردود الأفعال الدولية في المواجهة الاقتصادية لجائحة كورونا كتجارب معاصرة واستثنائية عززت توجه الدولة إلى اعتماد خطط وبرامج استراتيجية لمجابهة أي أحداث مشابهة.

وفي السياق نستعرض الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول على الصعيدين الدولي والقاري، حفاظا على أمنها الغذائي عقب جائحة كورونا، فقد تجلت ردود افعال كبار منتجي الفوسفات والمواد الغذائية في محورين أساسيين، الأول يتعلق بإنتاج المواد الغذائية ومنها القمح والثاني يتعلق بالأسمدة.

فقد عمد كبار منتجي المواد الغذائية إلى الرفع من مستوى الاحتياطات الاستراتيجية لدولهم، وهو ما يعني سحب كميات ضخمة من السوق ما أثر بشكل مباشر على العرض، وقد أفرزت خيارات هذه الدول، تهافت الدول الأخرى على مادة القمح وباقي المنتجات المعنية برفع مستوى الاحتياطيات الاستراتيجية، وبالنتيجة حدث شح في الأسواق العالمية وخلل في التوازن بين العرض والطلب. [1]

في مجال الاسمدة، اتخذت بعض الدول وأبرزها الصين قرارات للحد من تصدير الأسمدة، والمقصود هو زيادة العرض في أسواقها الداخلية، وذلك للمحافظة على الأسعار من جهة وحث المزارعين على استخدام الأسمدة المتوفرة لرفع المردود الزراعي الداخلي لهذه البلدان. [2]

من جهة ثانية، وفي عمل استباقي لتفادي أزمة غذاء ومجاعة حقيقية في إفريقيا، وجهت جمعية غرب إفريقيا للأسمدة (الوافا) مراسلات إلى زعماء وقادة هذه الدول تحذر من مجاعة حقيقية ودعمت هذه المراسلة المبنية على دراسات استشرافية بأرقام توقعات الجمعية لسوق المواد الغذائية الأساسية في إفريقيا

1- عز الدين ديدان، المرجع السابق.

2- عز الدين ديدان، المرجع نفسه.

كالقمح والأرز، وطالبت الجمعية زعماء هذه الدول اتخاذ إجراءات سريعة لإنقاذ الوضع، وأكدت المراسلة أن المزارعين لم يتمكنوا من اقتناء الأسمدة، فمنهم من لم يزرع إطلاقا لعدم توفره على التسميد.

ثانيا: دراسة التأثير على البيئة والاستدامة التنموية للمناطق المحيطة بالمشروع:

تفرض التشريعات البيئة قيودا على المصانع والمنشآت التي قد تسبب نشاطاتها ضررا للبيئة، ما يلزم القائمين على المشروع اتخاذ إجراءات وترتيبات تقنية خلال مختلف مراحل تجسيد المشروع بما فيها دراسة التأثير على البيئة، وعلى صعيد آخر يوفر المشروع استدامة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية من خلال تنمية المناطق المحيطة بمختلف نقاط سلسة الإنتاج.

أ) - الإجراءات المتخذة خلال مراحل تجسيد المشروع بما فيها دراسة التأثير على البيئة.

لا يختلف اثنان في أن استغلال مناجم الفوسفات له تأثير على البيئة خاصة ما تعلق بالغبار المتراكم الذي يؤثر على المناطق المحيطة بالمنجم مما يتسبب في تلويثها ومنه فسيتم إخضاع المشروع إلى الإجراءات الإدارية التي نص عليها القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة سيما المادة 15 منه والتي تنص على إجبارية إخضاع المشروع لدراسة التأثير على البيئة،[1] فإلى حين إنجاز هذه الورقة البحثية لا زالت الأشغال الأولية المتعلقة بتحضير الأرضية قائمة، والكلام على دراسة تأثير على البيئة سابق لأوانه،[2] وهي الأعمال الميدانية الطبوغرافية والهندسية وما يرافقها من أعمال تسوية الأرض وفتح المسالك المختلفة، أما ما تعلق بالدراسات الأولية والتي سبقت هذه العملية فقد أسندت إلى مكتب دراسات ألماني رفيع المستوى وكانت حول تصاميم الإنجاز تفاصيل الاستغلال المنجمي، وهي كذلك دراسات أولية تقنية لا تخلو من الجانب البيئي.[3]

ب) - الاستدامة التنموية للمناطق المحيطة بنقاط سلسلة الإنتاج.

يقع المشروع المدمج على مستوى أربعة ولايات وهي تبسة التي يقع بها منجم بلاد الحدبة للفوسفات باحتياطات مؤكدة تقدر بـ 1 مليار طن، وهي ولاية منجمية بامتياز، وهي كذلك ولاية حدودية تقتضي التنمية، ثم ولاية سوق اهراس وهي أيضا ولاية حدودية وولايتي سكيكدة وعنابة الساحليتين، أين ستنجز بعض المنشآت المينائية والتي ستؤمن استيراد بعض المواد تدخل في الإنتاج، ومنه تصدير المواد المنتجة في شكلها

1- أنظر المادة 15 من القانون 03-10، المرجع السابق.

2- مقابلة شخصية مع السيد خلف الله صابر، مدير البيئة لولاية تبسة، مقابلة في إطار بحث علمي حول منجم بلاد الحدبة، تبسة، تاريخ المقابلة: 23 أوت 2023.

3- علي بوقرة، الوالي الأسبق لولاية تبسة، تصريح لقسم الاخبار بقناة النهار تي في الفضائية، https://www.youtube.com/watch?v=BQxa9AE-AZc، تاريخ التصفح: 2023/08/15، الساعة: 16:25.

النهائي، وقبل الحديث عن فرص التشغيل ، فإن هذا المشروع سيحدث دون أدنى شك ديناميكية اقتصادية على مستوى الأربع ولايات المذكورة وما لذلك من تداعيات على الولايات المجاورة لها. [1]

يشغل هذا المشروع في مرحلة الإنجاز حوالي 12000 منصب شغل دون احتساب ما يرافق هذا العدد من مناصب وفرص اخرى متعلقة بقطاع الخدمات والنشاط الحرفي والنقل والاتصالات وما تقتضيه حياة 12000 عامل في الميدان ومنه التوريد المتعلق بالإطعام والتكفل الاجتماعي والصحي وغيره، يشغل المشروع في مرحلة الاستغلال بعد الانتهاء من جميع المراحل المتعلقة بالإنجاز 6000 منصب شغل مباشر، وحوالي 24000 منصب شغل غير مباشر، وبالتأكيد سيحاط هذا المشروع بنسيج خدماتي وصناعي هام.

خاتمة:

تنتهي هذه الدراسة إلى أن حماية لبيئة في إطار التنمية المستدامة تظل مبدأ أساسيا في تحقيق تقدم المجتمعات في العصر الحديث، فهي ليست مجرد هدف إيديولوجي، بل هي توجه استراتيجي يشكل أساس التخطيط واتخاذ القرارات على المستويات المختلفة، من خلال دراسة تأثير الدسترة الصريحة لحماية البيئة على مشروع الفوسفات في بلاد الحدبة شرق الجزائر، كنموذج بوصفه مشروع استراتيجي للدولة، تبين أنه يعد تجربة ناجحة في مواجهة تحديات تحقيق التوازن بين التنمية والحفاظ على البيئة. كما خلصت الدراسة إلى وجود تأثيرات إيجابية للدسترة الصريحة لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على المشاريع الاستراتيجية للدولة أبرزها، تعديل قانون الاستثمار والسعي لتحقيق الأمن الغذائي، والمساهمة في التحول نحو الطاقات المتجددة. وكذا تعزيز التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة،

ورغم نجاح مشروع الفوسفات في بلاد الحدبة كنموذج في تحقيق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة على الأقل في الجزء الأولي من تنفيذ أشغاله، إلا أن الدراسات الأولية لم تتناول كل الجوانب البيئية بصفة دقيقة، مثل الفضاءات الطبيعية الموجودة في نطاق المشروع، وكذا المتواجدة ضمن مسارات خطوط السكك الحديدية، وما قد تحتويه من أنظمة بيئية.

توصيات الدراسة:

- تعزيز أنظمة المراقبة البيئية للمشاريع التنموية ذات البعد الإستراتيجي بشكل دوري ومستمر لضمان تقييم تأثيراتها البيئية واتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من أي آثار سلبية .
- تعزيز التوعية بأهمية حماية البيئة بين العاملين في المشروع والمجتمع المحلي، من خلال برامج تدريبية وحملات توعية.
- تبني تقنيات بيئية جديدة تقلل من تأثيرات عمليات استخراج ومعالجة الفوسفات على البيئة.

1- عز الدين ديدان، المرجع السابق.

- تعزيز الشفافية في تنفيذ المشروع والتواصل مع المجتمع المحلي،
- التركيز على استدامة المشروع على المدى الطويل، وضمان أن التنمية تحافظ على موارد البيئة للأجيال القادمة.
- إنجاز الدراسات الدقيقة لمختلف الجوانب البيئية المتعلقة بالفضاءات الطبيعية الموجودة في نطاق المشروع، وكذا المتواجدة ضمن مسارات خطوط السكك الحديدية، لحماية الأنظمة البيئية المحتمل وجودها من الآثار المرتقبة للمشروع.

إلزام مكاتب الدراسات والمتعاملين الاقتصاديين بإدراج الدراسات الأولية للآثار المحتملة على البيئة ضمن دراسات الجدوى الأولية للمشاريع الاستراتيجية، بما في ذلك الأشغال المتعلقة بفتح المسالك، الطرقات، خطوط السكك الحديدية وتحضير المنشآت والأرضيات.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية

1- القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 والمتضمن التعديل الدستوري، ج ر العدد 14، المؤرخة في 27 الأولى 1437 هـ الموافق لـ 07 مارس 2016 م.

2- المرسوم الرئاسي رقم: 20-442 المؤرخ في 15 جمادى الأولى 1442 الموافق لـ 30 ديسمبر 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري 2020، ج ر عدد 82 الصادرة بتاريخ 15 جمادى الاولى 1442 الموافق لـ 30 ديسمبر 2020.

3- القانون رقم: 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 هـ الموافق لـ 19 جويلية 2003 ، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر العدد 43 الصادرة في 20 جمادى الأولى عام 1424 الموافق لـ 19 يوليو سنة 2003.

4- القانون رقم: 23-12، المؤرخ في 05 اوت 2023، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، جريدة رسمية عدد 51، الصادرة بتاريخ: 15 محرم عام 1445 هـ، الموافق: 06 غشت عام 2023م.

ثانيا: الكتب:

1- عبد الجواد عبد الله سلوى، العشوائيات من منظور الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2013،

2- عزوز كردون وآخرون، البيئة في الجزائر، التأثير على الأوساط الطبيعية واستراتيجيات الحماية، مخبر الدراسات والأبحاث حول المغرب والبحر الأبيض المتوسط، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، شركة الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.

3- نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية، د م ن: مركز دراسات واستشارات الإدارة، مصر، 2000

ثالثا: الرسائل الجامعية:

1- - عيسى محمد الغزالي، السياسات البيئية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد25 ،2004 .

2- حمود صابرينة، دور السياسة البيئية في توجيه الاستثمار في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، 2014 /2015.

3- سمير بن عياش، السياسة العامة البيئية في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، دراسة حالة ولاية الجزائر، 1999-2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

4- عبد الرحمان حاتم، المسؤولية القانونية الناشئة عن الأضرار البيئية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة أم درمان، السودان، 2015/2014.
5- عبد القادر عوينان، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة – حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2008.
6- معتصم محمد اسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، -سورية نموذجا، أطروحة دكتور اه، جامعة دمشق، سوريا، 2012.

رابعا: المقالات

1- حيموم مجيد، التنمية المستدامة على ضوء التشريع الجزائري، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد 3 ، العدد 01، 2021 ، ص: 319.
2- شارف عبد القادر، ورحماني يوسف زكرياء، السياسات البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجلد 2 / 3، ص 248.
3- عيسى محمد الغزالي، السياسات البيئية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد25 ، 2004،ص 11.
4- -Utilisation d'engrais par culture en Algérie, étude publiée par l'Organisation pour l'alimentation et l'agriculture, Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture, , première édition, Rome, Italie, 2005,

خامسا: أشغال الملتقيات

1- بوعجيلة نبيل، حماية البيئة في التشريع الجزائري، ملتقى وطني حول المياه وتغير المناخ والبيئة والزراعة، كلية العلوم والتكنولوجيا، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق اهراس، الجزائر، سوق اهراس بتاريخ: 2023/09/20.

سادسا: المقابلات

1- السعيد خليل، والي ولاية تبسة، تصريح لقناة النهار الفضائية، https://youtu.be/fFA5lHearEQ، تاريخ المشاهدة: 2023/08/07، الساعة: 15:23.
2- عز الدين ديدان، مقابلة مع السيد محمد الطاهر هواين، الرئيس المدير العام لمجمع أسميدال، فرع مؤسسة سوناطراك، رئيس الاتحاد العربي للأسمدة، منظمة غير حكومية تعمل تحت لواء المنظمة العربية للوحدة الاقتصادية التابعة لجامعة الدول العربية، برنامج أسواق، قناة الجزائر الدولية، تاريخ المشاهدة ،2023/08/10، https://www.youtube.com/watch?v=mxXZXIXrP64
3- علي بوقرة، الوالي الأسبق لولاية تبسة، تصريح لقسم الاخبار بقناة النهار تي في الفضائية، https://www.youtube.com/watch?v=BQxa9AE-AZc، تاريخ التصفح: 2023/08/15، الساعة: 16:25.
4- محمد عرقاب، وزير الطاقة والمناجم، تصريح لقناة أخبار الوطن، https://www.youtube.com/watch?v=qck0CP3KD8A، تاريخ المشاهدة: 24 أوت 2023، الساعة: 15:20.
5- مقابلة شخصية مع السيد أحمد بخوش، خبير بالمناجم ومدير مركزي للإستراتيجية والتخطيط والشراكة بمجمع سونارام بالجزائر العاصمة، مقابلة في إطار بحث علمي حول منجم بلاد الحدبة، تبسة، تاريخ المقابلة: 13 أوت 2023.

6- مقابلة شخصية مع السيد خلف الله صابر، مدير البيئة لولاية تبسة، مقابلة في إطار بحث علمي حول منجم بلاد الحدبة، تبسة، تاريخ المقابلة: 23 أوت 2023.

7- مقابلة شخصية مع السيد خلف الله صابر، مدير البيئة لولاية تبسة، مقابلة في إطار بحث علمي حول منجم بلاد الحدبة، تبسة، تاريخ المقابلة: 23 أوت 2023.

8- مقابلة شخصية مع السيد دريد لخميسي، مستشار رئيسي للإعلام ولتوجيه والإدماج المهنيين بقطاع التكوين والتعليم المهنيين لولاية تبسة، مقابلة في إطار بحث علمي حول منجم بلاد الحدبة، تبسة، تاريخ المقابلة: 29 أوت 2023.

سابعا: المواقع الإلكترونية

1- الموقع الرسمي لمؤسسة أسميدال، فرع مجمع سوناطراك، https://www.asmidal-dz.com/ ، تاريخ الإطلاع:2023/07/19، الساعة: 01.37،

2- الموقع الرسمي لقناة الجزائر الدولية AL24، https://al24news.com/30203-2/ تاريخ الاطلاع: 2023/08/11، الساعة: 14:00